

الشَّاذُّ الدَّلَالِيُّ فِي مَعْجَمِ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ دراسةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

د. رائد فريد نجيب طافش - د. محمد عبدالله صالح أبو الرب
جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

تاريخ الإرسال: 2019-01-23 تاريخ القبول: 2019-04-15 تاريخ النشر: 2019-05-15

الملخص:

يدرس هذا البحث الشاذ الدلالي عند ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، فقد قام معجمه على رد الألفاظ المشتقة من جذر واحد إلى أصولها الدلالية. وقد وجدنا أن ابن فارس كان يهتم كثيرا من مواد معجمه بألفاظ رأى أنها شذت عن تلك الأصول التي قررها في بداية عرضه للمادة اللغوية.

قام الباحثان بتتبع هذه الألفاظ الشاذة دلاليا، حسب رأي ابن فارس، ثم عمدا إلى تصنيفها، ورأيا أن معظم ما عده ابن فارس شاذا دلاليا يمكن رده إلى الأصول الدلالية التي قررها ابن فارس في بداية عرضه للمادة استنادا إلى قوانين التغير الدلالي مثل المجاز والاستعارة وتخصيص الدلالة أو تعميمها.

الكلمات المفتاحية: الشاذ الدلالي، معجم مقاييس اللغة، التطور الدلالي

Abstract

The Semantic Anomaly In The Dictionary Of Language measurement

A semantic Rooting Study

This research studying the semantic anomaly of Ibn Fares in the Dictionary of Arabic language measurements. His dictionary approach has transformed the words derived from one root into its semantic origins. The researchers found that Ibn Fares was sealing many of the articles of his dictionary with words he saw that he deviated from those assets that he decided at the beginning of his presentation of the linguistic material .

We followed these abnormal words, according to Ibn Fares, and deliberately to classify them, and saw that most of what was said to be anomalous semantics can be returned to the semantic assets decided by Ibn Fares at the beginning of the presentation of the root language based on the laws of semantic change such as metaphor, semantic Specification, semantic generalization.

Keywords: semantic anomaly, Dictionary of Language Standards, Semantic Development

مقدمة

ألف ابن فارس معجم مقاييس اللغة معتمدا فيه على مصادر سبقته هي: "كتاب العين" للخليل بن أحمد، و"غريب الحديث" و"مصنّف الغريب" لأبي عبيد، و"إصلاح المنطق" لابن السكيت، و"جمهرة اللغة" لابن دريد. وقد أدار معجمه على فكرتين رئيسيتين هما: المقاييس والنحت، قال في مقدمته عن الفكرة الأولى: "إِنَّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ مَقَايِيسَ صَحِيحَةً، وَأَصُولًا تَنْفَرَعُ مِنْهَا فُرُوعٌ. وَقَدْ أَلَفَ النَّاسُ فِي جَوَامِعِ اللُّغَةِ مَا أَلْفُوا، وَلَمْ يَعْرِبُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْ مَقْيَاسٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَايِيسِ، وَلَا أَصْلٍ مِنَ الْأَصُولِ. وَالَّذِي أَوْمانَا إِلَيْهِ بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ جَلِيلٌ، وَلَهُ خَطَرٌ عَظِيمٌ. ، وَيَكُونُ الْمُجِيبُ عَمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ مُجِيبًا عَنِ الْبَابِ الْمَبْسُوطِ بِأَوْجَزِ لَفْظٍ وَأَقْرَبِهِ"⁽¹⁾. وأما الفكرة الثانية وهي النحت فقد أشار إليها في أول "بَابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ" فقال: "اعْلَمْ أَنَّ لِلرُّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ مَذْهَبًا فِي الْقِيَاسِ، يَسْتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ. وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنْحُوتٌ"⁽²⁾.

وأما موضوع بحثنا فهو الفكرة الأولى التي مدارها الألفاظ التي ترتد إلى أصول ثلاثة. فقد بدأ ابن فارس كل مادة منها بالأصل أو الأصول الدلالية التي ترتد إليها الألفاظ المشتقة منها، والسبب في ذلك كما يقول: "وَقَدْ صَدَرْنَا كُلَّ فَصْلٍ بِأَصْلِهِ الَّذِي يَتَفَرَّعُ مِنْهُ مَسَائِلُهُ، حَتَّى تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُوجِزَةُ شَامِلَةً لِلتَّفْصِيلِ، وَيَكُونُ الْمُجِيبُ عَمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ مُجِيبًا عَنِ الْبَابِ الْمَبْسُوطِ بِأَوْجَزِ لَفْظٍ وَأَقْرَبِهِ"⁽³⁾.

فكان يبدأ المادة بالأصل الذي ترتد إليه الألفاظ المشتقة من حروف جذرها، ثم يبين معاني هذه الألفاظ في ضوء الأصل أو الأصول التي قررها، ولتوضيح ذلك نمثل من المعجم على مادة (بَحَثَ)، يقول ابن فارس: "الْبَاءُ وَالْحَاءُ وَالثَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى إِثَارَةِ الشَّيْءِ. قَالَ اخْلِيلٌ: الْبَحْثُ طَلَبُكَ شَيْئًا فِي التُّرَابِ. وَالْبَحْثُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ وَتَسْتَخْبِرَ. تَقُولُ اسْتَبَحْتُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَأَنَا اسْتَبَحْتُ عَنْهُ. وَبَحَثْتُ عَنْ فُلَانٍ بَحْثًا، وَأَنَا أَبَحْتُ عَنْهُ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: "كَالْبَاحِثِ عَنْ مَدِيَّةٍ"⁽⁴⁾ يُضْرَبُ لِمَنْ يَكُونُ حَتْفُهُ بِيَدِهِ. وَأَصْلُهُ فِي الثَّوْرِ تُدْفَنُ لَهُ الْمَدِيَّةُ فِي التُّرَابِ فَيَسْتَبْرِهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَتَدْبَحُهُ... قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: الْبَحْثُ مِنَ الْإِبِلِ: الَّتِي إِذَا سَارَتْ بَحَثَتْ التُّرَابَ بِيَدِهَا أُخْرًا أُخْرًا، تَرْمِي بِهِ وَرَاءَهَا... وَيُقَالُ: بَحَثَ عَنِ الْخَبْرِ، أَيُّ: طَلَبَ عَلَيْهِ"⁽⁵⁾.

وقد ترتد الألفاظ عنده في المادة الواحدة إلى أصلين دلاليين أو ثلاثة أو أكثر أحيانا، فكان يبدأ بها، ثم يأتي بالألفاظ المشتقة من الأصل الأول، فإذا انتهى منها عرج على الألفاظ المشتقة من الأصل الثاني وهكذا حتى يختم مادته.

وقد سار ابن فارس على هذا المنهج في مواد معجمه الثلاثية كلها، فكان يتبصر بنظره الدقيق الأصول الدلالية التي ترتد إليها الألفاظ العربية، وهو بهذا المنهج عنى نفسه بفكرة رائدة في مجال البحث الدلالي، تحتاج إلى إمعان فكر، وبسط تأمل، ولا نحسب أن أحدا من اللغويين سبقه إلى هذا المنهج في التأليف، وأما ما جاء من بذور لهذه الفكرة في جهود من سبقه أو عاصره من اللغويين فلا يعدو أمثلة جزئية لم تكن موجهة لخدمة الفكرة بتمامها⁽⁶⁾. وقد دفع هذا الأمر عددا من العلماء قديما وحديثا إلى التنبيه على أهمية هذا المنهج وتفرد ابن فارس به. وقد بدأ بنفسه في وصف هذا المنهج الذي سار عليه فقال: "وَالَّذِي أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ بِأَبٍ مِنَ الْعِلْمِ جَلِيلٌ، وَلَهُ خَطَرٌ عَظِيمٌ"⁽⁷⁾،

وقال ياقوت الحموي فيه: " وهو كتاب جليل لم يصنف مثله" ⁽⁸⁾، وقال عبد السلام هارون محقق معجم المقاييس: " فإن كتابنا هذا لا يختلف اثنان بعد النظر فيه أنه فذ في بابه، وأنه مفخرة من مفاخر التأليف العربي، ولا إخال أن لغة من لغات العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف" ⁽⁹⁾.

منهج البحث:

قام الباحثان بإحصاء مواضع الشاذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة بالاستعانة بنسخة المعجم في المكتبة الشاملة، ثم عمدا إلى دراسة الكلمات التي وصفت بأنها شاذة عن الأصل الدلالي المقرر عند ابن فارس، وتبين أن مراتب الشذوذ فيها عند ابن فارس متنوعة فتم تصنيفها وتحليلها دلاليا وفق قوانين التطور الدلالي المعتبرة.

الدراسات السابقة:

وجدنا في المكتبة العربية عددا من الدراسات التي اعتنت بمعجم مقاييس اللغة، وكان من أهمها: أولا، رسالة ماجستير أعدها عمار قلالة في جامعة محمد خيضر في الجزائر سنة 2014م عنوانها " التطور الدلالي في مقاييس اللغة لابن فارس"، اعتنى الباحث فيها برصد مظاهر التطور الدلالي في المعجم وبيان المصطلحات والعبارات التي عبر فيها ابن فارس عن تلك المظاهر. وثانيا، بحث منشور في مجلة كلية الآداب في جامعة المنصورة لعبد الكريم جبل عام 2000م، عنوانه "الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي"، اعتنى فيه صاحبه بفكرة الدلالة المحورية التي كان يُصَدِّرُ بها ابن فارس مواد معجمه، فبين مفهومها، والفرق بينها وبين أنواع المعنى التي ذكرها المحدثون، وعرض لجذور الفكرة في جهود اللغويين، وركز على منهج ابن فارس في صياغة عبارة الدلالة المحورية وما اعترها من مشكلات. وقد عرض في جزء من بحثه لموقف ابن فارس من الاستعمالات الشاذة عن الدلالة المحورية، وهو ما يلامس موضوع بحثنا، ورأى أنها يمكن أن تصنف في قسمين رئيسيين: قسم يمكن رده إلى الدلالة المحورية، وقسم يمكن إعادة صياغة عبارة الدلالة المحورية لتشمله. أما بحثنا فكان الشاذ الدلالي في المعجم فكرته الرئيسة، فقام بتقصي مواضعه، وبين أن له أقساما متنوعة غير تلك التي ذكرها عبد الكريم جبل في بحثه، فقمنا ببيان

هذه الأقسام، ودرسنا أمثلة متنوعة للشاذ الدلالي وحللناها تحليلًا دلاليًا موجَّهاً بقوانين التطور الدلالي وأدواته.

الشذوذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة:

تطالعنا في أثناء القراءة في معجم مقاييس اللغة ظاهرة تكررت فيه كثيرا، وهذه الظاهرة هي أن ابن فارس كان يختم كثيرا من المواد اللغوية التي يعالجها بعبارة "وقد شذ عن هذا الأصل" و"ومما شذ عن هذا الأصل" و"ومما شذ عن هذه الأصول" و"ومما شذ عن الباب" و"ومما شذ عن هذا القياس" و"ومما يشذ عن الباب" ونحو ذلك من عبارات تؤدي المعنى ذاته. لقد تكررت هذه العبارات في المعجم أكثر من ثلاثمائة وخمسين (350) مرة في ثلاثمائة (300) جذر تقريبا، وكانت تأتي تذيلا في آخر المادة اللغوية التي يعالجها. ثم يأتي بعد ذلك بكلمة أو أكثر من الكلمات التي يرى أنها خالفت الأصل الدلالي الذي أثبتته في بداية الباب.

انصبت عناية البحث في تأمل هذه الكلمات التي رأى ابن فارس أنها شذت عن الأصول الدلالية التي أقرها، ورأينا أن كثيرا منها يمكن رده إلى أصل من تلك الأصول التي أقرها ابن فارس؛ فالأمر فيها يجري على قانون أو أكثر من قوانين التطور الدلالي المعهودة عند ابن فارس وغيره من علماء اللغة قديما وحديثا كالجاز والاستعارة وتخصيص الدلالة وتعميمها وغير ذلك. والأمر الذي يثير الغرابة أن هذه القوانين معهودة في ذهن ابن فارس، يجري عليها تحليلاته الدلالية في رد الكلمات إلى الأصول التي يثبتها، وإن لم يكن يصرح أحيانا بالمصطلحات القارة فيها حديثا في علم الدلالة، ولكن كلامه فيها ينبئ عن فهم لها ووعي تام لها. وقد كان في كثير من الأحيان يشير إلى مصطلحات "الجاز" و"الاستعارة" و"التشبيه" في تفسير وجوه التطور الدلالي في الكلمات التي يردّها إلى الأصول التي يقرّها، ومن ذلك مثلا ما قاله في مادة (ركض): "رَكُضَ الرَّاءُ وَالْكَافُ وَالضَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى حَرَكَةٍ إِلَى قَدَمٍ أَوْ تَحْرِيكِ. يُقَالُ رَكُضَ الرَّجُلُ دَابَّتَهُ، وَذَلِكَ ضَرْبُهُ إِيَّاهَا بِرَجْلَيْهِ لِيَتَقَدَّمَ. وَكَثُرَ حَتَّى قِيلَ رَكُضَ الْفَرَسُ، وَلَيْسَ بِالْأَصْلِ. وَارْتِكَاضَ الصَّيِّ: اضْطِرَابُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ. قَالَ الْخَلِيلُ: وَجَعَلَ الرُّكُضُ لِلطَّيْرِ فِي طَيْرَانِهَا. وَيُقَالُ أَرَكُضَتِ النَّاقَةُ، إِذَا تَحَرَّكَ وَلَدُهَا فِي بَطْنِ أُمِّهَا"⁽¹⁰⁾. فهو وإن لم يصرح بالقانون الدلالي الذي جرى في هذه الكلمات

فإنه يفهم من قوله "وَكَثُرَ حَتَّى قِيلَ... "أنَّ الدلالة قد عُمِّتْ وانتقلت في ألفاظ كثيرة لمشابهة حسية أو معنوية فيها بالمعنى الأصلي الذي قرره.

وأما ما كان يصرح فيه بمصطلحات التطور الدلالي فثاله ما قاله في مادة (طوف): " الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى دَوْرَانِ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ، وَأَنْ يُحْفَ بِهِ. ثُمَّ يُجْمَلُ عَلَيْهِ، يُقَالُ: طَافَ بِهِ وَبَالَيْتَ يَطُوفُ طَوْفًا وَطَوَافًا، وَاطَّافَ بِهِ... ثُمَّ يَتَوَسَّعُونَ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْمَجَازِ فَيَقُولُونَ: أَخَذْتُ طَائِفَةً مِنَ الثَّوبِ، أَيْ قِطْعَةً مِنْهُ، وَهَذَا عَلَى مَعْنَى الْمَجَازِ، لِأَنَّ الطَّائِفَةَ مِنَ النَّاسِ كَالْفِرْقَةِ وَالْقِطْعَةِ مِنْهُمْ. فَأَمَّا طَائِفُ الْقَوْسِ فَهُوَ مَا يَلِي أَبْرَهَهَا"⁽¹¹⁾. فقد صرح أن التطور الدلالي إنما حصل في هذه الكلمات بفعل قانون "المجاز". ومن ذلك أيضا تفسيره للتطور الدلالي بمصطلح "الاستعارة"، يقول في مادة (شقق): " الشَّيْنُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى انْصِدَاجٍ فِي الشَّيْءِ، ثُمَّ يُجْمَلُ عَلَيْهِ وَيُسْتَقُّ مِنْهُ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِعَارَةِ. تَقُولُ شَقَقْتُ الشَّيْءَ أَشَقُّهُ شَقًّا، إِذَا صَدَعْتَهُ. وَيَبْدُو شُقُوقٌ، وَبِالدَّابَّةِ شُقَاقٌ. وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ"⁽¹²⁾. ومنه ما قاله في مادة (بيت): " الْبَاءُ وَالْيَاءُ وَالْتَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَأْوَى وَالْمَأْبُ وَجَمْعُ الشَّمْلِ. يُقَالُ بَيْتٌ وَبُيُوتٌ وَأَبْيَاتٌ. وَمِنْهُ يُقَالُ لِبَيْتِ الشَّعْرِ بَيْتٌ عَلَى التَّشْبِيهِ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الْأَلْفَافِ وَالْحُرُوفِ وَالْمَعَانِي، عَلَى شَرْطِ مَخْصُوصٍ وَهُوَ الْوَزْنُ"⁽¹³⁾. فقد حصل التطور الدلالي ههنا بفعل " التشبيه".

لقد كان هذا منهج ابن فارس في رد معاني الكلمات المشتقة من الجذر الواحد إلى الأصل الذي يقرره في بداية عرضه للمادة. والذي يثير الغرابة كما قلنا أن قوانين التطور الدلالي التي كانت عدته في رد الكلمات المشتقة إلى أصولها التي يقررها لم يُعْمَلْها في تفسير ما نصَّ على شذوذه من كلمات رأى أنها خالفت القياس الذي أصله. وقد بدا لنا أن كثيرا منها مما يمكن أن يرد إلى تلك الأصول.

أنواع الشاذ الدلالي عند فارس:

كان مما يسترعي النظر في أثناء القراءة في معجم مقاييس اللغة، أن ابن فارس يصرح في بداية بعض المواد اللغوية التي يعالجها أن كلمات هذه المادة جميعها لا تخرج عن الأصل الذي يقرره بداية، ولا يشذ منها شيء، من ذلك ما قاله في مادة (تبع): " التَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ

لَا يَشُدُّ عَنْهُ مِنَ الْبَابِ شَيْءٌ، وَهُوَ التَّلُوُّ وَالْقَفْوُ"⁽¹⁴⁾. فالكلمات المشتقة من هذه المادة اللغوية جميعها ترتد إلى أصل دلالي واحد يظهر فيها كلها. وكان يذكر في بداية بعض المواد أن الشاذ فيها قليل، ومن ذلك ما قاله في مادة (سلم): "السَّيْنُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ مُعْظَمُ بَابِهِ مِنَ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ؛ وَيَكُونُ فِيهِ مَا يَشُدُّ، وَالشَّاذُّ عَنْهُ قَلِيلٌ، فَالْسَّلَامَةُ: أَنَّ يَسْلَمَ الْإِنْسَانُ مِنَ الْعَاهَةِ وَالْأَذَى. قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ هُوَ السَّلَامُ؛ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا يَلْحَقُ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ الْعَيْبِ وَالنَّقْصِ وَالْفَنَاءِ... وَالَّذِي شَدَّ عَنِ الْبَابِ السَّلْمُ: الدَّلُوُّ الَّتِي لَهَا عُرْوَةٌ وَاحِدَةٌ. وَالسَّلْمُ: شَجَرٌ، وَاحِدَتُهُ سَلْمَةٌ. وَالسَّلَامَانُ: شَجَرٌ"⁽¹⁵⁾.

والذي هو محط النظر في هذا البحث تلکم الكلمات التي نصّ ابن فارس على شذوذها عن الأصل أو الأصول الدلالية التي قررها في بداية عرضه للمادة اللغوية، وقد رأينا بعد استبصار وتأمل في هذه الكلمات أنها تنزل عنده في مراتب وأنواع هي:

1. شاذّ مقطوع بشذوذه:

وهو ما نصّ على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصّله في بداية الباب، فعاني هذه الكلمات عنده خرجت عن الأصل الدلالي الذي قرره، ولم يذكر فيها رأياً يمكن من خلاله ردها إلى ذاك الأصل. وهذا النوع من الشاذ هو الأكثر عنده.

2. شاذّ لا يُعرف أصله:

وهو ما نصّ على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصّله في بداية الباب، ولا يُعرف أصل اشتقاقه وفق رأيه. وقد عقب ابن فارس على هذا النوع من الكلمات بعبارات مثل: "وَمَا أَدرِي مَا أَصْلُهُ"، و"وَلَا أَدرِي مِمَّ اشْتِقَاقُهُ". وهذا النوع من الشاذ ورد مرات معدودة عنده.

3. شاذّ وجهه أهل اللغة:

ولكن الرأي عند ابن فارس ترجيح شذوذه، وهو ما نصّ على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصّله في بداية الباب، فعاني هذه الكلمات عنده خرجت عن الأصل الدلالي الذي

قرره، ولكنه يذكر فيها رأيا لبعض علماء اللغة يمكن من خلاله ردها إلى ذاك الأصل. وهو غير مقتنع بذلك فالأرجح عنده أنها شاذة. وهو قليل أيضا عنده.

4. شاذ متردد في شذوذه:

وهو ما نص على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصله في بداية الباب، فعاني هذه الكلمات عنده خرجت عن الأصل الدلالي الذي قرره، ولكنه يتردد فيها لا يقطع بشذوذها، وقد كان هذا التردد عنده في الحكم عليها بالشذوذ متنوعا؛ فكانت هذه المرتبة من الشاذ عنده على أنواع هي:

أ. شاذ يمكن أن يُردَّ إلى الأصل من بعيد دون أن يذكر توجيهه.

ب. شاذ حكم عليه باحتمالية أن يُردَّ إلى الأصل، فذكر توجيهه، ثم حكم بجواز اعتباره شاذًا.

ج. شاذ حكم عليه بالشذوذ ثم عاد فأرجعه إلى الأصل.

د. شاذ اجتمعت فيه كلمات، ثم رأى أنه يمكن أن يضاف أصلا.

وعلى الرغم من هذا الذي يقرره ابن فارس بشأن هذه الألفاظ التي رأى أنها شاذة عن الأصل أو الأصول التي قررها، إلا أن المتأمل في كثير منها يمكنه ردها إلى تلكم الأصول بواحد أو أكثر من قوانين التطور الدلالي التي قلنا إنها كانت معهودة عند ابن فارس نفسه، فنراه يجري عليها تحليلاته اللغوية وتأصيلاته الدلالية، وفيما يأتي بيان لبعض الأمثلة التي توضح ما قلناه.

رد الشاذ الدلالي إلى أصوله:

1. الشاذ الدلالي المقطوع بشذوذه:

قلنا إن أول مراتب الشاذ الدلالي عند ابن فارس ما كان مقطوعا بشذوذه، وهو ما نص على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصله في بداية الباب، فعاني هذه الكلمات عنده خرجت عن الأصل الدلالي الذي قرره، ولم يذكر فيها رأيا يمكن من خلاله ردها إلى ذاك الأصل. وقد يكون الشاذ كلمة واحدة فقط يذكر معناها ويحكم بشذوذ الدلالة فيها دون أن يذكر فيها رأيا.

وقد رأينا أن إعادة النظر فيها يمكننا من ردها إلى أصلها الدلالي المقرر. وهذا النوع من الشاذ هو الأكثر ورودا في معجمه. ومن ذلك ما ذكره في مادة (بدد)، يقول: "الباء والدال في المضاعف أصل واحد، وهو التفرق وتباعد ما بين الشيئين. يقال: فرس أبد، وهو البعيد ما بين الرجلين. وبددت الشيء: إذا فرقته... فإن سأل سائل عن قولهم: لا بد من كذا، فهو من هذا الباب أيضا، كأنه أراد لا فراق منه، لا بعد عنه. فالقياس صحيح. وكذلك قولهم للمفازة الواسعة "بدد" سميت لتباعد ما بين أقطارها وأطرافها. والبادان: باطنا الفخذين من ذلك، سميا بذلك للانفراج الذي بينهما. وقد شدّ عن هذا الأصل كلمتان: قولهم للرجل العظيم الخلق "أبد"، قال: الد يمشي مشية الأبد، وقولهم: ما لك به بدد، أي: ما لك به طاقة" (16).

وهنا يقرر ابن فارس أن الشاذ كلمتان: الأولى قولهم للرجل العظيم الخلق (أبد) على بناء الصفة المشبهة، والثانية قولهم ما لك به (بدد)، أي: ما لك به طاقة، على وزن المصدر. والمتأمل في الكلمتين يجد أنه يمكن أن تردا إلى الأصل الدلالي الذي قرره ابن فارس ابتداء وهو أن أصل المادة يعود إلى "التفرق وتباعد ما بين الشيئين"؛ فالرجل العظيم الخلق يكون جسيما عريض المنكبين ضخمة البنية، أطرافه متباعدة عن بعضها، وبذلك ترد هذه الصفة في الرجل إلى الأصل المقرر دون حاجة إلى تأويل بعيد، فكيف يقرر ابن فارس أن المفازة الواسعة تسمى (بدد) ويردها إلى الأصل لتباعد ما بين أقطارها فهي ليست شاذة عنده، ويغيب عنه أن يرد صفة (الأبد) في الرجل بالمنطق نفسه! وأما الكلمة الثانية وهي قولهم: ما لك به بدد، أي: ما لك به طاقة، فالمعنى فيها أن هذا الذي تواجهه يحتاج منك إلى طاقة واسعة حتى تحيط بما لديه، فكان الطاقة اللازمة لمواجهته لا بد أن تكون عظيمة وواسعة، فهي مشبهة بشيء عظيم واسع متفرق ما بين طرفيه. وما فيك من طاقة ضعيف صغير لا تقدر بها عليه. وبذلك ترد هذه الكلمة أيضا إلى الأصل المقرر في بداية المادة وهو التفرق وتباعد ما بين الشيئين. والظاهر في هاتين الكلمتين أنهما ترتدان إلى الأصل الدلالي الذي قرره ابن فارس بجامع المشابهة بين معنييهما والمعنى الأصل الذي قرره.

ومنه أيضا ما ذكره في مادة (بعض)، يقول: "البَاءُ وَالْعَيْنُ وَالضَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَجْزِئَةٌ لِلشَّيْءِ. وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُ بَعْضٌ. قَالَ الْخَلِيلُ: بَعْضُ كُلِّ شَيْءٍ طَائِفَةٌ مِنْهُ... وَبَعْضُ الشَّيْءِ تَبْعِيضٌ: إِذَا فَرَّقْتَهُ أَجْزَاءً... وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْبَعُوضَةُ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، وَالْجَمْعُ بَعُوضٌ" (17). ومما لا شك فيه أن معنى التجزئة هو أظهر ملحق دلالي في البعوضة، وهي الحشرة الصغيرة التي لا يكاد المرء يدركها ببصره. ثم إنها لصغرها جعلوا حرف المد (الواو) الذي فيه استطالة في لفظها فقالوا (بعوضة)، فكأنهم أرادوا أن يستغرقوا في دلالة التجزئة فيها ليصلوا إلى الغاية في الصغر. وعلى ذلك فهذه الكلمة ترتد إلى الأصل الذي قرره ابن فارس في بداية الباب.

ومثله ذلك أيضا ما ذكره في مادة (جدع)، يقول: "الْجِيمُ وَالذَّالُّ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ جَنْسٌ مِنَ الْقَطْعِ يُقَالُ جَدَعَ أَنْفَهُ يَجْدَعُهُ جَدْعًا. وَجَدَاعٌ: السَّنةُ الشَّدِيدَةُ؛ لِأَنَّهَا تَذْهَبُ بِالْمَالِ، كَأَنَّهَا جَدَعَتْهُ... وَالْجَدْعُ: السَّيِّئُ الْغَذَاءِ، كَأَنَّهُ قُطِعَ عَنْهُ غِذَاؤُهُ... وَيَقُولُونَ: جَادَعَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا خَاصَمَهُ. وَهَذَا مِنَ الْبَابِ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرُومُ جَدَعَ صَاحِبِهِ... وَمِمَّا شَذَّ عَنِ الْبَابِ الْمَجْدُوعُ الْمَحْبُوسُ فِي السِّجْنِ" (18). والمتأمل في هذا الذي قرره ابن فارس شاذًا هنا يمكنه رده إلى الأصل الدلالي للمادة اللغوية بالقول بأن المحبوس في السجن إنما سمي مجدوعًا لأنه قد قطع عن أهله وناسه فبقي وحيدًا. فهو محمول على الأصل الدلالي للمادة كما حمل عليه (الجدع) الذي قطع عنه غذاؤه.

وقد يحتاج رد بعض الكلمات الشاذة دلاليًا عن أصلها إلى التأويل بالمجاز، وهو قانون دلالي معتبر في فهم التطور الدلالي لكلمات اللغة. ومن ذلك ما ذكره ابن فارس في مادة (جرس)، يقول: "الْجِيمُ وَالرَّاءُ وَالسِّينُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مِنَ الصَّوْتِ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَمَحْمُولٌ عَلَيْهِ. قَالُوا: الْجَرَسُ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ، يُقَالُ مَا سَمِعْتُ لَهُ جَرَسًا، وَسَمِعْتُ جَرَسَ الطَّيْرِ، إِذَا سَمِعْتُ صَوْتَ مَنْقِيرِهَا عَلَى شَيْءٍ تَأْكُلُهُ. وَقَدْ أَجْرَسَ الطَّائِرُ. وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ لِلنَّحْلِ جَوَارِسُ، بِمَعْنَى أَوَاكِلَ، وَذَلِكَ أَنَّ لَهَا عِنْدَ ذَلِكَ أَدْنَى شَيْءٍ كَأَنَّهُ صَوْتُ. قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ يَذْكُرُ نَحْلًا (19):

يَظَلُّ عَلَى الثَّمَرِ مِنْهَا جَوَارِسُ *** مَرَاضِعُ صُهْبِ الرِّيشِ زُغْبٌ رِقَابَهَا

...وَمَا شَذَّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الرَّجُلُ الْمُجْرَسُ وَهُوَ الْمُجَرَّبُ⁽²⁰⁾. فقد ذكر الزمخشري في "أساس البلاغة" هذه الكلمة ونص على أن المعنى فيها محمول على المجاز، وذلك أن الرجل المجرس هو الذي عَضَّتْهُ الأمور بأضرارها وأكلته حتى عرفته⁽²¹⁾، فحوادث الدهر وتجاربه فعلت فيه مثلها تفعل النحل الجوارس بما تأكله. وقد تابعه في ذلك الزبيدي في "تاج العروس" فذكر أن المجرس محمول على المجاز أيضا ولكنه لم يبين وجه المجاز فيه⁽²²⁾.

ومن الشاذ الذي ذكره ابن فارس دون أن يذكر فيه رأيا، فكأنه مقطوع بشذوذه عنده، ما يمكن أن يرد إلى الأصل بظهور علاقة طبيعية ذاتية بين اللفظ والمعنى الأصلي للمادة اللغوية. ومن ذلك ما ذكره في مادة (حطط)، يقول: "الْحَاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنْزَالُ الشَّيْءِ مِنْ عُلُوِّ. يُقَالُ حَطَطْتُ الشَّيْءَ أَحَطُّهُ حَطًّا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {حِطَّةٌ} [البقرة: 58]، قَالُوا: تَفْسِيرُهَا اللَّهُمَّ حُطِّ عَنَّا أَوْزَارَنَا. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ جَارِيَةٌ مَحْطُوطَةٌ الْمَتْنَيْنِ، كَأَنَّمَا حُطَّ مَتْنَاهَا بِالْحُطِّ... وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ رَجُلٌ حُطَّاطٌ، أَيْ صَغِيرٌ قَصِيرٌ، كَأَنَّهُ حُطَّ حَطًّا... وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ لِلنَّجِيبَةِ السَّرِيعَةِ حَطُوطٌ، كَأَنَّمَا لَا تَزَالُ تَحُطُّ رَحْلاً بِأَرْضٍ. وَمَا شَذَّ عَنْ هَذَا الْقِيَاسِ الْحَطَّاطُ: بَثْرَةٌ تَكُونُ بِالْوَجْهِ. قَالَ الْهَذَلِيُّ⁽²³⁾:

وَوَجْهٌ قَدْ طَرَقَتْ أُمَمٌ صَافٍ *** أَسِيلٌ غَيْرُ جَهْمٍ ذِي حَطَّاطٍ⁽²⁴⁾. فقد سميت البثرة التي تكون في الوجه بالحطاط، فهي عندما تكون في وجه المرأة الأسيل الصافي تحط من قدر جماله وصفائه. وبذلك ترد هذه الكلمة إلى الأصل الذي قرره ابن فارس في بداية المادة وهو إنزال الشيء من علو.

2. الشاذ الدلالي الذي لا يعرف أصله:

وهو ثاني مراتب الشاذ الدلالي عند ابن فارس، وهو ما نص على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصله في بداية الباب، ولا يعرف أصل اشتقاقه وفق رأيه. وقد عقب ابن فارس على هذا النوع من الكلمات بعبارات مثل: "وَمَا أَدْرِي مَا أَصْلُهُ"، و"وَلَا أَدْرِي مِمَّ اشْتَقَّاقُهُ". ومن ذلك ما ذكره في مادة (بدأ)، يقول: "الْبَاءُ وَالْدَّالُّ وَالْهَمْزَةُ مِنْ افْتِتَاحِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: بَدَأْتُ بِالْأَمْرِ وَابْتَدَأْتُ، مِنَ الْإِبْتِدَاءِ... وَيُقَالُ: لِلْأَمْرِ الْعَجَبِ بَدِئٌ، كَأَنَّهُ مِنْ عَجَبِهِ يَبْدَأُ بِهِ."

قَالَ عَيْدٌ⁽²⁵⁾: فَلَا بَدِيٌّ وَلَا عَجِيبٌ، وَيُقَالُ لِلْسَّيِّدِ الْبَدْءُ، لِأَنَّهُ يُبْدَأُ بِذِكْرِهِ... وَتَقُولُ: أَبْدَأْتُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أُخْرَى أَبْدِئْتُ إِبْدَاءً: إِذَا خَرَجْتُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا... وَالْبَدْوُ مَفَاصِلُ الْأَصَابِعِ، وَاحِدُهَا بَدْءٌ، مِثْلُ بَدْجٍ. وَأَظْنَهُ مِمَّا هُمَزَ وَلَيْسَ أَصْلُهُ الْهَمْزُ. وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بَدْوً لِابْرُوزِهَا وَظُهُورِهَا، فَهِيَ إِذَا مِنْ الْبَابِ الْأَوَّلِ. وَمِمَّا شَدَّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ وَلَا أَذْرِي مِمَّ اشْتِقَاقُهُ قَوْلُهُمْ بَدِئٌ فَهُوَ مَبْدُوءٌ: إِذَا جَدِرَ أَوْ حُصِبَ. قَالَ الشَّاعِرُ⁽²⁶⁾:

وَكَاثِمًا بَدِئْتُ ظَوَاهِرُ جِلْدِهِ *** مِمَّا يَصَاحُفُ مِنْ لَهَيْبِ سِهَامِهَا⁽²⁷⁾.

فالشاذ الذي لا يعرف أصله عنده قولهم: بَدِئَ الرجل فهو مبدوء، إذا أصابه الجدري أو الحصبة. وهو مما يمكن أن يرد إلى الأصل الذي قرره في بداية المادة وهو "اِفْتَتَاحُ الشَّيْءِ"، فن المعلوم أن من عادة جسد الإنسان أن يكون خاليا من البثور والقروح، فإذا أصابه الجدري تبدأ هذه البثور والقروح بالظهور على الجلد ثم تنتقل من مكان إلى مكان، فقد صلح أن يُسمى المصاب بالجدري أو الحصبة بالمبدوء لأن أبرز ملح دلالي فيه هو أن تبدأ هذه البثور والقروح بالظهور والارتفاع على الجلد، لذا فإنك تجد الأم تراقب ابنها إذا شَكَّتْ بإصابته بالجدري أو الحصبة بتتبع ظهور أول بثرة في جلده. وهذا المنطق يرد هذه الكلمة إلى الأصل الذي قرره ابن فارس نجده في كلمات ضَمَّنَهَا المادة نفسها ولم يَعْتَدِهَا من الشاذ؛ وذلك في تسمية العرب المفاصل بالبَدْوِ، فقد أرجعها ابن فارس إلى الأصل بدلالة الظهور والبروز فيها. وكذلك في وصفهم للسيد بالبَدْءِ، فقد فسره ابن فارس بقوله: لأنه يُبْدَأُ بِذِكْرِهِ. فلماذا لا يكون الجدري أو الحصبة على نحوها، فهو بثر وقرح يبدأ بالظهور على الجلد ثم ينتشر!

ومثل ذلك ما ذكره في مادة (ثمر)، يقول: "الثَّاءُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شَيْءٌ يَتَوَلَّدُ عَنْ شَيْءٍ مُتَجَمِّعًا، ثُمَّ يَحْمَلُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ اسْتِعَارَةً. فَالثَّمَرُ مَعْرُوفٌ. يُقَالُ ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ وَثَمَارٌ وَثَمَرٌ. وَالشَّجَرُ الثَّامِرُ: الَّذِي بَلَغَ أَوَانَ ثَمَرِهِ. وَالثَّمَرُ: الَّذِي فِيهِ الثَّمَرُ. كَذَا قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ. وَثَمَرُ الرَّجُلِ مَالُهُ أَحْسَنُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: "ثَمَّرَ اللَّهُ مَالَهُ" أَيْ نَمَاهُ. وَالثَّمِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ حِينَ يَثْمُرُ فَيَصِيرُ مِثْلَ الْجَمَارِ الْأَبْيَضِ؛ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ... وَمِمَّا شَدَّ عَنِ الْبَابِ لَيْلَةُ ابْنِ ثَمِيرٍ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الْقَمَرَاءُ. وَمَا أَذْرِي مَا أَصْلُهُ"⁽²⁸⁾.

وهذه الكلمة الشاذة دلاليا كما يقرر ابن فارس يمكن ردها إلى الأصل الدلالي الذي قرره، فهي محمولة عليه، كما حملت الكلمات التي أصلها ابن فارس في أثناء عرضه للمادة؛ فالليلة القمر ما نما فيها القمر واكتمل فكأنما قد تجمع ضوءه فتم بدرا مكتملا. وقد أشار إلى ذلك الزبيدي فقال: "وَمِنْ الْمَجَازِ: ابْنُ ثُمَيْرٍ: اللَّيْلُ الْمُقْمَرُ، لِتَمَامِ الْقَمَرِ فِيهِ" (29).

3. الشاذُّ الدلاليُّ الموجهُ عند أهل اللغة:

ولكن الرأي عند ابن فارس ترجيح شذوذه، وهو ثالث مراتب الشاذ الدلالي عند ابن فارس، ونقصد به ما نص على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصله في بداية الباب، فعاني هذه الكلمات عنده خرجت عن الأصل الدلالي الذي قرره، ولكنه يذكر فيها رأيا لبعض علماء اللغة يمكن من خلاله ردها إلى ذاك الأصل. وهو غير مقتنع بذلك فالأرجح عنده أنها شاذة. ومن ذلك ما قاله في مادة (ثمد): "الثَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْدَّالُّ أَصْلُ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقَلِيلُ مِنَ الشَّيْءِ، فَالْتَّمَدُّ الْمَاءُ الْقَلِيلُ لَا مَادَّةَ لَهُ. وَتَمَدَّتْ فَلَانًا النَّسَاءُ إِذَا قَطَعْنَ مَاءَهُ. وَفَلَانٌ مَثْمُودٌ إِذَا كَثُرَ السُّؤَالُ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْفَدَ مَا عِنْدَهُ... وَالْتَامِدُ مِنَ الْبَهْمِ حِينَ قَرَمَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَأْخُذُهُ يَسِيرٌ. وَمِمَّا شَذَّ عَنِ الْبَابِ الْإِثْمَدُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَقُولُ: هُوَ مِنَ الْبَابِ، لِأَنَّ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ يَسِيرٌ. وَهَذَا مَا لَا يُوقَفُ عَلَى وَجْهِهِ" (30).

يظهر هنا أن ابن فارس عدَّ (الإِثْمَدَ) وهو حَجَرٌ يُكْتَحَلُ بِهِ (31)، شاذًا عن الأصل الدلالي الذي قرره في بداية المادة، وقد ذكر رأيا لبعض علماء اللغة، لم يسمهم، يمكن من خلاله رد الكلمة إلى أصلها الدلالي، والرأي لدينا أن ما ذكره في رد كلمة (الإِثْمَدَ) إلى الأصل الدلالي المقرر عند ابن فارس وهو "القليل من الشيء" مقبول. فما يكتحل به من حَجَرِ الإِثْمَدِ إنما يكون يسيرا قليلا على ما ذكره ابن فارس، وهو إنما يكون بحكاكة حَجَرِ الإِثْمَدِ كما ذكر بعض اللغويين (32).

4. الشاذ المتعدد في شذوذه:

وهذا رابع مراتب الشاذ الدلالي عند ابن فارس، وهو ما نص على شذوذه من كلمات خالفت القياس الذي أصله في بداية الباب، فعاني هذه الكلمات عنده خرجت عن الأصل

الدلالي الذي قرره، ولكنه يتردد فيها لا يقطع بشذوذها، وقد كان هذا التردد عنده في الحكم عليها بالشذوذ على مستويات فكانت هذه المرتبة من الشاذ عنده على أنواع هذا بيانها:

أ. شاذ يمكن أن يُردَّ إلى الأصل من بعيد دون أن يذكر توجيهه. ومن ذلك ما ذكره في مادة (خشي)، يقول: "الْخَاءُ وَالشَّيْنُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ يَدُلُّ عَلَى خَوْفٍ وَذُعْرٍ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَجَازُ. فَالْخَشْيَةُ الْخَوْفُ. وَرَجُلٌ خَشِيَانٌ. وَخَاشَانِي فَلَانٌ نَخَشِيْتُهُ، أَيِ كُنْتُ أَشَدَّ خَشْيَةً مِنْهُ. وَالْمَجَازُ قَوْلُهُمْ خَشَيْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ. قَالَ⁽³³⁾:

وَلَقَدْ خَشَيْتُ بِأَنَّ مَنْ تَبَعَ الْهُدَى *** سَكَنَ الْجَنَانَ مَعَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ

أَيِ عَلِمْتُ... وَمِمَّا شَذَّ عَنِ الْبَابِ، وَقَدْ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا عَلَى بَعْدٍ، الْخَشَوْ: التَّمَرُّ الْحَشْفُ. وَقَدْ خَشَتِ النَّخْلَةُ تَخَشُّو خَشَوْاً"⁽³⁴⁾. فقد اعتد ابن فارس الخشو وهو التمر الحشف شاذاً عن الأصل الذي قرره وهو الخوف والذعر، ثم ذكر أنه يمكن أن يرد إلى الأصل على بعد دون أن يذكر توجيهه. وأما توجيهه فرى أنه من المجاز، فكأنهم شبهوا النخلة بإنسان خاف وذعر، فكان حملها تمراً حشفاً، وهو أردأ أنواع التمر يحف ويصلب ويتقبض قبل نضجه فلا يكون له نوى ولا لحاء ولا حلاوة⁽³⁵⁾.

ب. شاذ حكم عليه باحتمالية أن يرد إلى الأصل، فذكر توجيهه، ثم حكم بجواز اعتباره شاذاً. ومن ذلك ما ذكره في مادة (بجج)، يقول: "الْبَاءُ وَالْجِيمُ يَدُلُّ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ التَّفْتِحُ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلطَّعْنِ بَجَجَ. قَالَ رُؤْبَةُ⁽³⁶⁾:

قَفَّخًا عَلَى الْهَامِ وَبَجًّا وَخَضًا

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ طَعْنٌ يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ فَلَا يَنْفِذُ؛ يُقَالُ مِنْهُ بِجَجْتَهُ أَبْجَهَ بَجًّا. وَيُقَالُ: رَجُلٌ أَبْج: إِذَا كَانَ وَاسِعَ مَشْقَى الْعَيْنِ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْبَجُّ الْقَطْعُ وَشَقُّ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ عَنِ الدَّمِ. وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ⁽³⁷⁾:

بَجَاءَتْ كَأَنَّ الْقَسُورَ الْجَوْنَ بَجَهَا *** عَسَالِيْجُهُ وَالثَّامِرُ الْمُتَنَوِّحُ

يَصِفُ شَاةً يَقُولُ: هِيَ غَزِيرَةٌ، فَلَوْ لَمْ تَرَ لَجَأَتْ مِنْ غُزْرِهَا مُمْتَلِئَةً ضُرُوعُهَا حَتَّى كَانَهَا قَدْ رَعَتْ هَذِهِ الضُّرُوبَ مِنَ النَّبَاتِ، وَكَانَهَا قَدْ بَجَتْ ضُرُوعُهَا وَنَفَجَتْ... فَأَمَّا الْبِجَاجُ الْأَحْمَقُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْبَابِ، لِأَنَّ عَقْلَهُ لَيْسَ يَنَامُ، فَهُوَ يَتَفَتَّحُ فِي أَبْوَابِ الْجَهْلِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ شَاذٌّ⁽³⁸⁾. والظاهر هنا أن البِجَاجَ ومعناه الأحمق يمكن أن يرتد الأصل الذي قرره، وتأويله فيه مقبول حسن فلهاذا يجوز فيه الشذوذ وقد تأول عنده!

ج. ما حكم عليه بالشذوذ ثم عاد فأرجعه إلى الأصل. ومن ذلك ما ذكره في مادة (زهر)، يقول: "الزَّاءُ وَالْهَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى حُسْنٍ وَضِيَاءٍ وَصَفَاءٍ. مِنْ ذَلِكَ الزُّهْرَةُ: النَّجْمُ. وَمِنْهُ الزَّهْرُ، وَهُوَ نُورٌ كُلِّ نَبَاتٍ؛ يُقَالُ أَزْهَرَ النَّبَاتُ... وَزَهْرَةُ الدُّنْيَا: حُسْنُهَا. وَالْأَزْهَرُ: الْقَمَرُ. وَيُقَالُ زَهَرَتِ النَّارُ: أَضَاءَتْ... وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُهُمْ: أَزْدَهَرْتُ بِالشَّيْءِ، إِذَا احْتَفَظْتُ بِهِ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَيِّ قَتَادَةٍ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي أُعْطَاهُ: «أَزْدَهَرُ بِهِ فَإِنَّ لَهُ شَأْنًا»⁽³⁹⁾، يُرِيدُ احْتَفَظْتُ بِهِ. وَمُمْكِنٌ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الْأَصْلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَفَظَ بِهِ فَكَانَهُ مِنْ حَيْثُ اسْتَحْسَنَهُ"⁽⁴⁰⁾. ولا يخفى أن هذا النوع من التأويل الذي اعتمده ابن فارس لرد الشاذ إلى أصله مستحسن مقبول، فأصل الباب يدل على حسن وضياء وصفاء، والإنسان لا يحتفظ بالشياء إلا إذا استحسنته ورآه نافعاً.

د. شاذ اجتمعت فيه كلمات، ثم رأى أنه يمكن أن ينضاف أصلاً. ومن ذلك ما ذكره في مادة (سمم)، يقول: "السَّيْنُ وَالْمِيمُ الْأَصْلُ الْمُطَرَّدُ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى مَدْخَلٍ فِي الشَّيْءِ، كَالثُّقْبِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ. فَمِنْ ذَلِكَ السَّمُ وَالسُّمُّ: الثُّقْبُ فِي الشَّيْءِ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {حَتَّى يَلْجَأَ الْجُلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ} [الأعراف: 40] وَالسَّمُّ الْقَاتِلُ، يُقَالُ فَتَحًا وَضَمًّا. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرْسِبُ فِي الْجَسْمِ وَيُدْخِلُهُ، خِلَافَ غَيْرِهِ مِمَّا يَذَاقُ... وَالسَّمُومُ: الرِّيحُ الْحَارَّةُ، لِأَنَّهُ أَيْضًا تَدْخُلُ الْأَجْسَامَ مَدْخَلَةً بِقُوَّةٍ... وَمِمَّا شَذَّ عَنِ الْبَابِ: السَّمُّ: شَيْءٌ كَالْوَدَعِ يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ. وَالسَّمْسَامُ: طَائِرٌ. وَالسَّمْسَمُ: الثَّعْلَبُ. وَالسَّمْسَمَانِيُّ: الرَّجُلُ الْخَفِيفُ. وَالسَّمَامُ: الثَّمَلُ الْحُمْرُ، الْوَاحِدَةُ سَمْسَمَةٌ. وَالسَّمْسَمُ: حَبٌّ. وَمُمْكِنٌ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الشُّذُوزِ أَصْلًا آخَرَ يَدُلُّ عَلَى خِفَةِ الشَّيْءِ"⁽⁴¹⁾. فالظاهر هنا أن ابن فارس يقرر ابتداء أن الأصل الدلالي لمادة (سمم) يعود إلى الدخول في الشيء، ثم يذكر

الكلمات التي ترد إلى هذا الأصل. ويختم المادة بعدد من الكلمات رأى أنها شاذة عن هذا الأصل الدلالي، ثم رأى أنها يمكن أن تجتمع في أصل واحد هو "الخفة". وقد كان من منهجه أن يذكر في بعض المواد أنها ترد إلى أصلين دلاليين. فهذا ليس بمستغرب عنده. فالأولى إذن أن تفتح هذه المادة وفق منهجه بأصلين دلاليين.

5. شاذ حكم بشذوذ ثم ذكر وجهها له عند أهل اللغة دون ترجيح رأيه:

ولذا فقد اعتبرناه من المتردد فيه، فقد سكت عن رأي من قال بأنه يرجع إلى أصله. ومن ذلك ما ذكره في مادة (نسي)، يقول: "النُّونُ وَالسَّيْنُ وَالْيَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى إِغْفَالِ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ. فَالْأَوَّلُ نَسِيْتُ الشَّيْءِ، إِذَا لَمْ تَذْكُرْهُ، نَسْيَانًا. وَمُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ النَّسِيُّ مِنْهُ. وَالنَّسِيُّ: مَا سَقَطَ مِنْ مَنَازِلِ الْمُتَرَجِّلِينَ، مِنْ رُذَالٍ أَمْتَعْتِهِمْ، فَيَقُولُونَ: تَتَّبَعُوا أَنْسَاءَكُمْ. قَالَ الشَّنْفَرِيُّ⁽⁴²⁾:

كَانَ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِيًّا تَقْصُهُ** عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تَكَلَّمْتَ تَبَلَّتْ

وَعَلَى ذَلِكَ يَفْسَرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ} [التوبة: 67] ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: {وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا} [طه: 115]، أَرَادَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: فَتَرَكَ الْعَهْدَ. وَمِمَّا شَذَّ عَنْ الْأَصْلَيْنِ النَّسَا: عَرَقُ، وَاجْتَمَعَ أَنْسَاءُ، وَالْإِثْنَانِ نَسِيَانٍ وَيَقُولُونَ: هُوَ النَّسَا، وَهُوَ عَرَقُ النَّسَا، كُلُّ ذَلِكَ يُقَالُ... وَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْأَصْلُ فِي الْبَابِ النَّسِيَانُ، وَهُوَ عَرُوبُ الشَّيْءِ عَنِ النَّفْسِ بَعْدَ حُضُورِهِ لَهَا. وَالنَّسَا: عَرَقُ فِي الْفَخْدِ، لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ أَعَالِي الْبَدَنِ إِلَى الْفَخْدِ، مُشَبَّهٌ بِالنَّسِيِّ الَّذِي أُخِرَ وَتُرِكَ⁽⁴³⁾. فبعد أن حكم بشذوذ "النَّسَا" وهو عرق في الفخذ، ذكر رأياً لبعض أهل اللغة، لم يسمهم، بل كنى عنهم بقوله "وقال بعضهم". والظاهر أن الرأي الذي قالوه محتمل برد الكلمة إلى أصلها الدلالي، وإن كان فيه بعض التحمل!

وبعد، فهذا الذي ذكرناه أمثلة دالة توضح أن الحكم بشذوذ كلمة أو كلمات عن الأصل الدلالي المستكن في حروف الجذر أمر يحتاج إلى بسط نظر، وعمق تأمل. وأما الحكم عليها بالشذوذ فربما يكون فيه تعجل. ولا ننكر أن بعض الكلمات مما اعتده ابن فارس شاذاً دلالياً يحتاج إلى بحث وتقص، فهي مما يصعب أن يرد إلى أصله الدلالي المقرر، وبخاصة تلك الكلمات التي هي

أسماء قبائل أو نبات أو حيوان أو طير. فقد كان ابن فارس يذكر هذه الكلمات على أنها من الشاذّ الدلالي، إذ إن الكشف عن سبب هذه التسميات بردها إلى أصولها الدلالية يصعب أحياناً. ومن ذلك ما ذكره في مادة (بشم)، يقول: "وَمَا شَذَّ عَنِ الْأَصْلِ الْبَشَامُ، وَهُوَ شَجَرٌ"⁽⁴⁴⁾. ومنه في مادة (بلح): "وَمَا شَذَّ عَنِ الْبَابِ الْبَلْحُ، طَائِرٌ"⁽⁴⁵⁾. وقد رأى عبد الكريم جبل أن هذا النوع من الأسماء كان مما ينبغي أن يدرسه ابن فارس من معجمه فيبين روابطه الاشتقاقية وصلاته المعنوية بالأصل الدلالي المقرر عنده. بيد أن الجهل بتفاصيل أمرها أمر يمكن أن يسوغ تركها⁽⁴⁶⁾.

ولكن الذي تطمئن إليه النفس أن هذه الكلمات ترتد إلى أصولها الدلالية المقررة بسبب من أسباب التطور الدلالي وإن خفيت عنا، وقد كان ابن فارس يصرح بذلك أحياناً فيقول: "وَهَذَا مَا أَمَكَّنَ اسْتِخْرَاجُ قِيَاسِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. أَمَّا الَّذِي هُوَ عِنْدَنَا مَوْضُوعٌ وَضَعًا فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَاسٌ خَفِيَ عَلَيْنَا مَوْضِعُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ"⁽⁴⁷⁾. ويقول في موضع آخر: "هَذَا أَكْثَرُ مَا بَلَّغْنَا فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ عِنْدِي مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي خَفِيَ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يُعْلَمُ قَدِيمًا ثُمَّ ذَهَبَ بِذَهَابِ أَهْلِهِ"⁽⁴⁸⁾.

وقد كان ابن جني يميل إلى مثل ذلك، وبخاصة عندما كان يبحث فكرة العلاقة الطبيعية بين الألفاظ ومعانيها. ففي باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" في كتابه "الخصائص" بين أن العرب إنما تسمي الأشياء بوحى من معناها فقال: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران والغلبان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"⁽⁴⁹⁾.

وقد أعجب ابن جني بهذه الفكرة واستغرق في تأملها إلى حد المبالغة أحياناً، يقول في سبب اختيار الجيم والراء لمعنى الجرّ: "ومن ذلك أيضاً جرّ الشيء يجره، قدموا الجيم لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة على الجار والمجرور جميعاً، ثم عبّوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر، وكررها مع ذلك في نفسها. وذلك لأن الشيء إذا جر على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها واضطرب صاعداً

عنها ونازلاً إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتة والقلق. فكانت الرائ لما فيها من التكرير؛ ولأنها أيضاً قد كررت في نفسها في "جرّ" و"جرّرت" أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها⁽⁵⁰⁾. ثم يختم الباب مؤكداً على هذه الفكرة وإن خفيت عنا أسباب الربط بين اللفظ والمعنى على نحو قريب مما ذهب إليه ابن فارس، يقول: "فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقع بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصّر أسبابها دوننا، كما قال سيبويه، أو لأنّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"⁽⁵¹⁾.

الخلاصة:

يمكن حصر أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يأتي:

1. الشاذ الدلالي في معجم مقاييس الدلالة هو الكلمات التي خالفت الأصول الدلالية التي أقرها ابن فارس في بداية عرضه للمادة اللغوية.
2. تكرر ورود الشاذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة أكثر من (350) مرة في نحو (300) جذر لغوي.
3. توزع الشاذ الدلالي عند فارس في مراتب متعددة هي: شاذ دلالي مقطوع بشذوذه، وشاذ دلالي لا يعرف أصله، وشاذ دلالي وجهه أهل اللغة ورجح ابن فارس شذوذه، وشاذ دلالي تردد فيه ابن فارس وهو على أنواع: شاذ يمكن أن يُردّ إلى الأصل من بعيد دون أن يذكر توجيهه، وشاذ حكم عليه باحتمالية أن يُردّ إلى الأصل، فذكر توجيهه، ثم حكم بجواز اعتباره شاذاً، وشاذ حكم عليه بالشذوذ ثم عاد فأرجعه إلى الأصل، وشاذ اجتمعت فيه كلمات، ثم رأى أنه يمكن أن يضاف أصلاً.
4. يمكن رد معظم ما اعتده ابن فارس شاذاً دلالياً إلى الأصول الدلالية المقررة عنده في بداية عرضه للمادة اللغوية وفق قوانين التطور الدلالي المعتمدة.

الهوامش

- (1) ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، 1: 3.
- (2) المصدر السابق، 1: 328.
- (3) المصدر السابق، 1: 3.
- (4) ينظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، مجمع الأمثال، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، 1955م، 2: 157.
- (5) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1: 204-205.
- (6) ينظر: جبل، عبد الكريم، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 26، الجزء الثاني، يناير 2000م، ص: 206.
- (7) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1: 3.
- (8) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م، 1: 412.
- (9) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مقدمة المحقق، 1: 45.
- (10) المصدر السابق، 2: 434.
- (11) المصدر السابق، 3: 432-433.
- (12) المصدر السابق، 3: 170.
- (13) المصدر السابق، 1: 324.
- (14) المصدر السابق، 1: 362.
- (15) المصدر السابق، 3: 90-91.
- (16) المصدر السابق، 1: 176.
- (17) المصدر السابق، 1: 270.
- (18) المصدر السابق، 1: 433.
- (19) ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وتخرّيج د. احمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ط 1، 2014م، ص: 60.
- (20) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1: 442.
- (21) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م، 1: 133.

- (22) الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين، راجعه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، 1975م، 15: 497.
- (23) الْمُتَنَخِّلُ الْهُذَلِيُّ، السكري، أبي سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، 2: 1270.
- (24) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2: 14.
- (25) هو عبيد بن الأبرص، والشرط الأول من البيت: إِنَّ يَكُ حَوْلَ مِنْهَا أَهْلُهَا، ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص: 21.
- (26) هو الكميّ الأسدي، ديوان الكميّ بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ص: 391.
- (27) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1: 213.
- (28) المصدر السابق، 1: 388.
- (29) الزبيدي، تاج العروس، 10: 335.
- (30) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1: 388.
- (31) ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، 1: 245. و الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 2003م، 1: 274.
- (32) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، 1: 377. و الزمخشري، أساس البلاغة، 1: 205.
- (33) البيت بلا نسبة في المقاييس والمجمل والصحاح واللسان والتاج.
- (34) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2: 184-185.
- (35) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، المحقق: د مهدي الخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 3: 96.
- (36) شرح ديوان رؤية بن العجاج لعالم لغوي قديم، تحقيق: عبد الوهاب عوض الله ومراجعة د. محمد حسن عبد العزيز، إصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 2008م، 2: 16.
- (37) الشاعر هو جبياء الأشجعي ورواية الديوان: لراحت مكان فجاءت، الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل، الاختيارين (المفضليات والأصمعيات)، المحقق: نضر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م، ص: 512.

- (38) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1: 173-174.
- (39) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، 37: 236، حديث رقم (22545). والرواية فيه: "أَزْدَهْرَ بِهَا يَا أَبَا قَتَادَةَ؛ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ".
- (40) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 3: 31.
- (41) المصدر السابق، 3: 62.
- (42) ديوان الشنفرى، إعداد وتقديم طلال حرب، دار صادر بيروت، ط1، 1996م، ص: 36.
- (43) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 5: 422.
- (44) المصدر السابق، 1: 251.
- (45) المصدر السابق، 1: 298.
- (46) جبل، عبد الكريم، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، ص: 218.
- (47) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2: 146.
- (48) المصدر السابق، 3: 211.
- (49) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 2: 154.
- (50) المصدر السابق، 2: 166.
- (51) المصدر السابق، 2: 166.

